القسم: الحديث وعلومه المحاضرة: الثالثة

المادة: مناهج شراح الحديث المرحلة: الثانية

مدرس المادة: مد. قعقاع مهدي صالح

منهج الإمام ابن بطال في كتابه «شرح صحيح البخاري»

أولاً: ترجمة ابن بطال

هو: العلامة أبو الحسن ، علي بن خلف بن بطال البكري، القرطبي، ثم البلنسي، ويعرف بابن اللجام.

شيوخه:

أخذ عن أبي عمر الطلمنكي، وابن عفيف، وأبي المطرف القنازعي، ويونس بن مغيث، وأبي الوليد.

تلاميذه:

روى عنه أبو داود المقرئ، وعبد الرحمن بن بشير.

مصنفاته:

شرح صحيح البخاري، والاعتصام في الحديث، والزهد والرقائق.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن بشكوال: وكان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخط، حسن الضبط. قال الذهبي: كان من كبار المالكية.

وفاته:

قال ابن بشكوال: قرأت بخط أبي الحسن المقرئ أنه توفي ليلة الأربعاء، وصلي عليه عند صلاة الظهر آخر يوم من صفر سنة ٤٤٩ه.

منهج ابن بطال في كتابه «شرح صحيح البخاري»

- ١ لم يتبين لهم أي الروايات للبخاري التي اعتمد عليها ابن بطال مع أنهم كادوا يجزمون أنه اعتمد
 رواية أبي ذر.
- ٢ ابن بطال لم يشرح كل كتب الصحيح فضلاً عن أبوابه، وهناك كتب لم يذكرها في شرحه كبدء
 الخلق والتفسير والفضائل ومناقب الصحابة والمغازي.
 - ٣ يذكر اسم الباب ثم يسرد الأحاديث التي وردت بحذف الإسناد والاقتصار على الصحابي.
 - ٤ يختصر المتون عند سردها. وأحياناً يذكر الحديث بالمعنى.
 - م يشرح الغريب من الألفاظ دون استقصاء .
- ٦ يذكر المذاهب الفقهية المتعلقة بأحاديث الباب، ويهتم بنقل المذهب المالكي، ويرجح ويناقش الأدلة.
 - ٧ أكثر في شرحه من استنباط الفوائد المتنوعة من الألفاظ والعبارات الواردة في الأحاديث.

میزات شرح ابن بطال

- ١ أنه من أقدم الشروح التي وصلتنا لصحيح البخاري.
- ٢ اعتناؤه بالنقل عن جملة وافرة من أهل العلم الذين لم تصل مؤلفاتم الينا منهم الطبري .
 - ٣ عنايته بإيراد الآثار عن الصحابة والتابعين في تفسير آيات الأحكام والفقه.
 - ٤ عنايته بنقل مذاهب السلف في المسائل الخلافية ويرجح ويذكر الأدلة ومناقشتها.
 - كثرة نقو لاته عن الإمام مالك رحمه الله- بالروايات عنه وعن أصحابه.
 - ٦ إكثاره من استنباط الفوائد المتنوعة من الألفاظ الواردة في الأحاديث.
 - ٧ ما يدل على أهميته كثرة نقل الحافظ ابن حجر عنه في شرحه «فتح الباري»

قال العلامة أحمد شاكر: (وأما اذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق اخرى من هذا النوع فانه لا يرقى الى الحسن بل يزداد ضعفا الى ضعف، اذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ويؤيد ضعف رواياتهم، وبذلك يتبين خطأ المؤلف وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي الى الحسن مع هذه العلة القوية).

وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه، فان الضعفاء قد يسرق بعضهم من بعض ويشتهر عندهم فقط، و لا نجده في روايات الثقات الأثبات مما لا يزيد الضعيف الا ضعفا على ضعف.

وقال ابن جماعة: (والضعف لكذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه).

وقال الجرجاني: (وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه كما في حديث: ((طلب العلم فريضة)) قال البيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس واسناده ضعيف وقد روي من أوجه كثيرة كلها ضعيفة).

أما تلقي العلماء لحديث بالقبول فهو من الأمور التي تزول به العلة وتخرج الحديث من حيز الرد الى العمل بمقتضاه، بل ذهب بعض العلماء الى أن له حكم الصحة؛ قال الحافظ ابن حجر: ((وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب الملخص بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول)).

وقال ابن عبد البر في الاستذكار -لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر: ((هو الطهور ماؤه)): وأهل الحديث لا يصححون مثل اسناده لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول).